إبطال حيل إسلام البحيري المبنية على الكذب والمين في إسقاط الثقة بالصحيحين

تمهيد

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه،

أما بعد ، فقد صحّ عن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»[(١)] .

وقال أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة (٢/٤٧٨): " فَأَمَّا الرُّوَيْبِضَةُ، الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَتَنْطِقُ الرُّوَيْبِضَةُ»، فَهُوَ الرَّجُلُ التَّافِهُ الْحَقِيرُ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْبِضُ بِالْأَرْضِ؛ لِقِلَّتِهِ وَحَقَارَتِهِ، لَا يُؤْبَهُ لَهُ" .

وقال ابن الأثير في النهاية (٢/١٨٥): " الرُّوَيْبِضَةُ، تَصْغِيرُ الرَّابِضَةِ وَهُوَ الْعَاجِزُ الَّذِي رَبَضَ عَنْ مَعَالِي الأُمور وقعَد عَنْ طَلَبِها ، وَزِيَادَةُ التَّاء للمبالغَة. والتَّافه: الخَسِيس الحَقِير" .

قلت: وقد رأينا طائفة من هؤلاء الرويبضة في زماننا عيانًا بيانًا ، فهذا الواقع يشهد لصدق الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم .

وصار لهؤلاء الرويبضة منابر في قنوات الفتن الفضائية –والتي يشاهدها الملايين–، وعواميد ثابتة في صحف الفتن السيارة؛ لتتحقق سُنَّةَ الله سبحانه الكونية ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ .

وهؤلاء الرويبضة إنما هو دجاجلة صغار يمهدون لخروج الدجال الأكبر في نهاية الزمان قبل قيام الساعة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في جامع المسائل (١/١٩٨): "فهذا هو الدجال الكبير، ودونه دجاجلة: منهم من يدّعي النبوة، ومنهم من يكذب بغير ادعاء النبوة، كما قال صلى الله عليه وسلم: "يكون في آخر آخر الزمان دجّالون كذّابون يحدثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم"[(٢)] .اهـ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢١/٢٤)، والروياني (٥٩٣)، والمخلّص في المخلّصيات (١١٦٥)، وأبو بكر في الغيلانيات (٣٣١)، من طريق عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ أَمَامَ الدَّجَّالِ سِنِينَ خَدَّاعَةً. . . " .

إسناده ضعيف فيه محمد بن إسحاق، وهو صدوق لكنه مدلس وقد عنعن .

وأخرجه أبو يعلى (٦/٣٧٨)، والروياني (٥٩٣)، والمخلّص في "المخلّصيات" (٢/١١٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (١/٤٠٤)، والبزار في البحر الزخّار (٧/١٧٤) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بلفظ: «الْفُوَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ» .

لكن له شواهد يصح بها ، وقد صحَّحه العلامة الألباني في الصحيحة (١٨٨٧)، (٢٢٥٣) .

قلت: وخروجهم الواحد تلو الآخر ليس مستغربًا؛ لأنه قدر كوني واقع لا مناص منه، وإنما الواجب على أهل الحق أن يدفعوا فتنتهم بالتمسك بالنصوص الشرعية والدعوة إليها والذبّ عنها.

ومن هؤلاء الرويبضة الذين خرجوا مؤخرًا: إسلام البحيري والتي انتشرت فتنته عبر القناة الفضائية المسماة بـ"القاهرة والناس"، وعبر الجريدة المشبوهة: "اليوم السابع"، وعبر صفحته على الفيس بوك.

* وإليك بعض ترهات إسلام البحيري حول الصحيحين ونقضها:

* يقول إسلام البحيري كما في جريدة اليوم السابع: "ولكن الحال مع ما جُمع في الكتب يختلف عن ذلك؛ لأن الكلام تناقلته أجيال متطاولة لم يكونوا بالصدق ولا النزاهة والكفاءة ولا حتى الذاكرة التي تجعلنا نتيقن أن هذا الكلام أو الفعل صدر عن رسول الله إلا بالدليل، لذا فإننا حين نُضعّف حديثًا عند البخاري أو مسلم، إنما نحن نُكذِّب من نقل عن رسول الله أو حكى عنه أو عليه، ولسنا نُكذِّب المصطفى ولا نستطيع وحاشانا أن نفعل".

ويقول: "والحقيقة تقول إن البخاري ومسلم من أجَلِّ علماء هذا العلم، وكانا أكثر المتقدمين والمتأخرين من العلماء عناية وحرصًا في إخراج الحديث الصحيح وهذا ما يشهد به كل العقلاء، ولكن ذلك أيضا لا يخرجهما عن كونهما بشرًا ممن خلق يأكلان الطعام ويمشيان في الأسواق، فلا يصح أن يكون كتاباهما قرآنًا منزلاً من فوق سبع سماوات، بل الحق أن أكثر ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود لمخالفته القرآن والسنة والعقل".

قلت: مازال البحيري يستخدم أسلوب التدليس والتمويه على السُّذَّج بالتظاهر بمدح البخاري ومسلم، وهو يطعن في علمهما ويشكِّك في نزاهتهما، ويسقط عددًا من أحاديث الصحيحين تحت دعوى مخالفتها للعقل.

أما دعواه أن ما أخرجاه من الصحيح وأقله من الضعيف المردود . . . فأقول له: لو سلمنا بوجود أحاديث ضعيفة في الصحيحين -ولو كانت قليلة- فمن الذي يحكم بضعفها ؟ !

وجواب العقلاء: يحكم بهذا أهل هذا الشأن الذين مارسوا هذا العلم من أئمة علم العلل، الذين عاصروا البخاري ومسلم، نحو الترمذي، وأبي حاتم، ثم الذين جاءوا من بعدهم من فحول أئمة العلل نحو الدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي.

---

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (٧).

وأخرج البخاري (٣٦٠٩)، ومسلم (١٥٧) من حديث **أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ»**.

وبالفعل قام هؤلاء الأئمة بواجبهم ولم يقصّروا، ولم يحابوا أحدًا على حساب الحق، بل كان هدفهم بيان ما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يصح، ومن أجل هذا الهدف النبيل وضعوا قواعد وأصولاً اتفق عليها علماء الأمة في تعليل الأحاديث سندًا ومتنًا .

ولكن البحيري لا يرفع رأسًا لجهود هؤلاء الأئمة، بل قد يسخر منها، ويجعل عقله الفاسد هو الميزان الذي به يضعّف ما شاء من أحاديث الصحيحين .

والبحيري إنما يقفو في تأصيلاته البدعية على أثر المستشرقين من النصارى واليهود .

وإلى القارئ الفطن نبذ من النقولات الناصعة عن أئمة هذا الدين في بيان عظم قدر صحيحي البخاري ومسلم؛ ليدرك الفارق الجلي بين العالم الرباني والمتعالم الجاني المتعدي على دين الله سبحانه بالكذب والمين:

قال النووي في مقدمة شرحه على مسلم (١/١٣): "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صحّ أن مُسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث" .

* وقال الحميدي في "الجمع بين الصحيحين" (١/٧٢-٧٤): "وَلما امْتَدّ الزَّمَان، وَخيف اخْتِلَاط الصَّحِيح بالسقيم، واشتباه المرتاب بالسليم انتدب جماعةٌ من الْأَئِمَّة السالفين رَضِي الله عَنْهُم أَجْمَعِينَ إِلَى تَقْيِيد ذَلِك بالتأليف، وَحفظه بِالْجمع والتصنيف، كمالك بن أنس، وَابْن جريج، وسُفْيَان، وَمن بعدهمْ، فَبلغ كل من ذَلِك إِلَى حَيْثُ انْتهى وَسعه، وَأمكنهُ استيفَاؤُهُ وَجمعه، واتصل ذَلِك إِلَى زمَان الْإِمَامَيْنِ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ، وَأبي الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج النَّيْسَابُورِي رَضِي الله عَنْهُمَا وعنهم، فخصا من الِاجْتِهَاد فِي ذَلِك، وإنفاد الوسع فِيهِ، واعتباره فِي الْأَمْصَار والرحلة عَنهُ إِلَى متباعدات الأقطار، من وَرَاء النَّهر إِلَى فسطاط مصر، وانتقاده حرفا حرفا، واختياره سنداً سنداً، بِمَا وَقع اتِّفَاق النقاد من جهابذة الْإِسْنَاد عَلَيْهِ، وَالتَّسْلِيم مِنْهُم لَهُ، وَذَلِكَ نتيجة مَا رزقا من نِهَايَة الدِّرَايَة، وإحكام الْمعرفَة بالصناعة، وجودة التَّمْيِيز لانتقاد الرِّوَايَة، وَالْبُلُوغ إِلَى أَعلَى الْمَرَاتِب فِي الِاجْتِهَاد وَالْأَمَانَة فِي وقتهما، والتجرد لحفظ دين الله الَّذِي ضمن حفظه، وقيض لَهُ الحافظين لَهُ بالإخلاص لله فِيهِ. وَشَاهد ذَلِك مَا وضع الله لَهما وَلَهُم من الْقبُول فِي الأَرْض، على مَا ورد بِهِ النَّص فِيمَن أحبه الله تَعَالَى، وَأمر أهل السَّمَوَات العلى بحبه .

وَلما انتهيا من ذَلِك إِلَى مَا قصداه، وقررا مِنْهُ مَا انتقداه، على تنائيهما فِي الِاسْتِقْرَار حِين الْجمع وَالِاعْتِبَار، أخرجَا ذَلِك فِي هذَيْن الْكِتَابَيْنِ المنسوبين إِلَيْهِمَا، ووسم كل واحدٍ مِنْهُمَا كِتَابه بِالصَّحِيحِ، وَلم يتقدمهما إِلَى ذَلِك أحدٌ قبلهمَا، وَلَا أفْصح بِهَذِهِ التَّسْمِيَة فِي جَمِيع مَا جمعه أحدٌ سواهُمَا فِيمَا علمناه، إِذْ لم يسْتَمر لغَيْرِهِمَا فِي كل مَا أوردهُ، فتبادرت النيات الموفقة على تباعدها من الطوائف المحققة على اختلافها إِلَى الاستفادة مِنْهُمَا، وَالتَّسْلِيم

لهما فِي علمهما، وتمييزهما، وَقبُول مَا شَهدا بتَصْحِيحِهِ فيهمَا، يَقينا بصدقهما فِي النِّيَة، وبراءتهما من الإقبال على جهَة بجمية، أَو الِالْتِفَات إِلَى فِئَة بعصبية، سوى مَا صَحَّ عَمَّن أمرنَا بالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، والتعويل فِي كل مَا أخبرنَا بِهِ عَلَيْهِ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم".

* وقال ابن الصلاح في مقدمة "أنواع علوم الحديث" (ص١٧): "أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ الْبُخَارِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ مَوْلَاهُمْ. وَتَلَاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ الْقُشَيْرِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ. وَمُسْلِمٌ - مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ - يُشَارِكُهُ فِي أَكْثَرِ شُيُوخِهِ. وَكِتَابَاهُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، وَأَمَّا مَا رُوِّينَا عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: "مَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ كِتَابًا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ كِتَابِ مَالِكٍ"، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ كِتَابَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ أَصَحُّ الْكِتَابَيْنِ صَحِيحًا، وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدَ. . . .

فَقَدْ رُوِّينَا عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الْجَامِعِ) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ.

وَرُوِّينَا عَنْ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ".

قُلْتُ: أَرَادَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَائِطَ الصَّحِيحِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

وقال العيني في عمدة القارئ (٥/١): "اتّفق عُلَمَاء الشرق والغرب على أنه لَيْسَ بعد كتاب الله تَعَالَى أصح من صحيحي البُخَارِيّ وَمُسلم".

وقال العلامة ابن عابدين الشامي في "عقود اللآلي في مسند العوالي": "وكتابه أصح كتاب بعد كتاب الله ذي الجلال وأصح من صحيح مسلم على أصح الأقوال".

وقال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث" (ص٣٥): "**ثم حكى أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ، كالدارقطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحًا في نفس الأمر، وهذا جيد**".

وقال الذهبي في الموقظة (ص٧٩): "**مَن أَخرَجَ له الشيخان عَلَى قسمين:**

- أحدهما: ما احتَجَّا به في الأصول.

- وثانيهما: مَن خرَّجا له متابعةً وشَهادةً واعتبارًا.

فَمَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - ولم يُوثَّق، ولا غُمِزَ: فهو ثقة، حديثُه قويٌّ.

ومَن احتَجَّا به –أو أحدُهما – وتُكلِّم فيه: فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُه قويٌّ أيضاً .

وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ، له اعتبار، فهذا حديثُه لا ينحطُّ عن مرتبة (الحسَن) التي قد نُسمّيها : (من أدنى درجات الصحيح)؛ فما في "الكتابين" بحمد الله رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة .

ومن خرّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقِه تردُّد . فكلُّ مَن خُرِّجَ له في "الصحيحين"، فقد قَفَزَ القَنْطَرة. فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بيّن" .

وقال –رحمه الله– في ترجمة "خالد بن مخلد" –راوي حديث: "من عادي لي وليًا . . . "– كما في الميزان (٦٤١/١) : "فهذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد" .

قلت: فتأمل كيف كانت هيبة صحيح البخاري في قلوب أئمة الهدى، ولا ترفع هذه الهيبة إلا من قلوب مَن عُدِم الحياء، وأسفر بالفجور .

وقال الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في الْفَصْل التَّاسِع فِي سِيَاق أَسمَاء من طعن فِيهِ من رجال هَذَا الْكتاب –أي صحيح البخاري–، من "هدي الساري مقدمة فتح الباري" (ص٣٨٤) : "وَقبل الْخَوْض فِيهِ يَنْبَغِي لكل منصف أَن يعلم أَن تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لأي راو كَانَ مُقْتَض لعدالته عِنْده وَصِحَّة ضَبطه وَعدم غفلته، وَلَا سِيمَا مَا انضاف إِلَى ذَلِك من إطباق جُمْهُور الْأَئِمَّة على تَسْمِيَة الْكِتَابَيْنِ بالصحيحين وَهَذَا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عَنهُ فِي الصَّحِيح فَهُوَ بِمَثَابَة إطباق الْجُمْهُور على تَعْدِيل من ذكر فيهمَا هَذَا إِذا خرج لَهُ فِي الْأُصُول فإمَّا إِن خرج لَهُ فِي المتابعات والشواهد والتعاليق فَهَذَا يتَفَاوَت دَرَجَات من أخرج لَهُ مِنْهُم فِي الضَّبْط وَغَيره مَعَ حُصُول اسْم الصدْق لَهُم وَحِينَئِذٍ إِذا وجدنَا لغيره فِي أحد مِنْهُم طَعنا فَذَلِك الطعْن مُقَابل لتعديل هَذَا الإِمَام فَلَا يقبل إِلَّا مُبين السَّبَب مُفَسّرًا بقادح يقْدَح فِي عَدَالَة هَذَا الرَّاوِي وَفِي ضَبطه مُطلقًا أَو فِي ضَبطه لخَبر بِعَيْنِه لِأَن الْأَسْبَاب الحاملة للأئمة على الْجرْح مُتَفَاوِتَة عَنْهَا مَا يقْدَح وَمِنْهَا مَا لَا يقْدَح.

وَقد كَانَ الشَّيْخ أَبُو الْحسن الْمَقْدِسِي يَقُول فِي الرجل الَّذِي يخرج عَنهُ فِي الصَّحِيح هَذَا جَازَ القنطرة يَعْنِي بذلك أَنه لَا يلْتَفت إِلَى مَا قيل فِيهِ .

قَالَ الشَّيْخ أَبُو الْفَتْح الْقشيرِي فِي مُخْتَصره: وَهَكَذَا نعتقد وَبِه نقُول وَلَا نخرج عَنهُ إِلَّا بِحجَّة ظَاهِرَة وَبَيَان شاف يزِيد فِي غَلَبَة الظَّن على الْمَعْنى الَّذِي قدمْنَاهُ من اتِّفَاق النَّاس بعد الشَّيْخَيْنِ على تَسْمِيَة كِتَابَيْهِمَا بالصحيحين وَمن لَوَازِم ذَلِك تَعْدِيل رواتهما" .

وقال ابن خلدون في تاريخه (٣٨٩/١) : "فإذا وجدنا طعنا في بعض رجال الأسانيد بغفلة أو بسوء حفظ أو ضعف أو سوء رأي تطرّق ذلك إلى صحّة الحديث وأوهن منها ولا تقولنّ مثل ذلك ربّما يتطرّق إلى رجال الصّحيحين فإنّ الإجماع قد اتّصل في الأمّة على تلقّيهما بالقبول والعمل بما فيهما وفي الإجماع أعظم حماية وأحسن دفعًا، وليس غير الصّحيحين بمثابتهما في ذلك فقد تجد مجالا للكلام في أسانيدها بما نقل عن أئمّة الحديث في ذلك" .

وقال الشوكاني في "قطر الولي على حديث الولي" (ص٢٣٠): "ولا حاجة لنا في الكلام على رجال إسناده، فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما، كلها من المعلوم صدقه بالمقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك".

وقال الحافظ في هدي الساري: "قَالَ أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ: كُنَّا عِنْد إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه فَقَالَ لَو جمعتم كتابا مُخْتَصرا لصحيح سُنَّةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَوَقع ذَلِك فِي قلبِي فَأخذت فِي جمع الْجَامِع الصَّحِيح.

وروينا بِالْإِسْنَادِ الثَّابِت عَن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان بن فَارس قَالَ سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول: رَأَيْت النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وكأنني وَاقِف بَين يَدَيْهِ وَبِيَدِي مروحة اذب بهَا عَنهُ فَسَأَلت بعض المعبرين فَقَالَ لي أَنْت تذب عَنهُ الْكَذِب فَهُوَ الَّذِي حَملَنِي على إِخْرَاج الْجَامِع الصَّحِيح.

وَقَالَ الْحَافِظ أَبُو ذَر الْهَرَوِيّ سَمِعت أَبَا الْهَيْثَم مُحَمَّد بن مكي الْكُشْمِيهَنِي يَقُول سَمِعت مُحَمَّد بن يُوسُف الْفربرِي يَقُول قَالَ الْبُخَارِيّ: مَا كتبت فِي كتاب الصَّحِيح حَدِيثا إِلَّا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو على الغساني روى عَنهُ أَنه قَالَ: خرجت الصَّحِيح من سِتّمائَة ألف حَدِيث...

وَقَالَ الْفربرِي أَيْضا سَمِعت مُحَمَّد بن أبي حَاتِم البُخَارِيّ الْوراق يَقُول رَأَيْت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيّ فِي الْمَنَام يمشي خلف النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَالنَّبِيّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يمشي فَكلما رفع النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قدمه وضع البُخَارِيّ قدمه فِي ذَلِك الْموضع".

و قال أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني في "مناسبات أبواب صحيح البخاري لبعضها بعضًا" لأبي حفص البُلقيني(ص٩): "الإمام البخاري -رحمه الله- محدث فقيه، مطّلع على مذاهب الفقهاء عارف بمآخذهم وحججهم، وكتبه تدل على ذلك، وقد طلب الفقه صغيرًا قبل أن يرحل، وأخذ في بلدهم عن أبي حفص الكبير فقه الأحناف، وحصلت له معه قصة طريفة أنكر عليه فيها خطأً في إسناده أملاه عليهم، فإن أبا حفص البخاري هو الداخلي صاحب القصة المذكورة في ترجمة.

ثم أخذ البخاري في مكة فقه أبي عبد الله الشافعي من أصحابه كالحميدي، وكذلك أخذ عن بعض أصحاب الإمام مالك، وأما الإمام أحمد فقد جالسه وخبره وسمع منه، وروى عنه.

هذا، وقد ذكره بالفقه والمعرفة كل من عرفه وجالسه، بل قال أبو مصعب: البخاري أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل.

وقال نعيم بن حماد -وهو شيوخه-: البخاري فقيه هذه الأمة.

ولما كان البخاري صاحب حرفة وطبع فقهي فإنه قد صبغ صحيحه بصبغة فقهية، وأودع كثيرًا من هذا الفقه في تراجمه؛ لأنه لم يشأ أن يجعل الصحيح كتاب رواية محضة، بل رام أبعد من ذلك، وهو فقه هذه المرويات وما فيها من فوائد وأحكام، ولذلك ينتفع بكتابه الفقهاء والمحدثون على حد سواء".

قلت: وقد قام الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي بجهود محمودة –حمدها العلماء قاطبة– في بيان الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، وإن كانت هذه الأحاديث يسيرة، وكما قال الحافظ: "وَلَيْسَت كلهَا قادحة بل أَكْثَرهَا الْجَواب عَنهُ ظَاهر والقدح فِيهِ مندفع وَبَعضهَا الْجَواب عَنهُ مُحْتَمل واليسير مِنْهُ فِي الْجَواب عَنهُ تعسف" .

وقال العلامة المحدث أحمد شاكر المصري –رحمه الله– في "الباعث الحثيث" (ص٣٥): "**الحقُّ الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر**: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفَّاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنَّك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة هذا العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل" .

قلت: وجلّ الأحاديث التي عمد البحيري إلى التشكيك في صحتها في الصحيحين لم يسبقه أحد من علماء هذا الشأن إلى هذا، ولم يوافقه في اقتراف هذه الخيانة إلا من أشرت إليهم من رموز البدعة والاستشراق، والذين لا دراية لهم ولا ممارسة لهذا العلم الشريف في تعليل الأحاديث، كما يعرف هذا العقلاء .

ومهما كان حاله، فإنه جنى على نفسه، كما جنت براقش على نفسها، ولن يضر الجبلين الشامخين: البخاري ومسلم صاحبَا: "الصحيحين"، فلا يضر إلا نفسه، فما هو إلا عواء الكلب الذي ﴿ **إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ .

وصلى الله على محمد وآله وأصحابه وسلم.

وكتب: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان

ليلة الأحد ١٨ من ذي الحجة ١٤٣٥